الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ١٠
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة العاشرة

الرئيس: السيد العربي (مصر)

ثم: السيد سوه (جمهورية كوريا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

- مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.10
12 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

بنود جدول الأعمال من ٤٩ الى ٦٥ و ٦٨ و ١٤٢ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد المشيطي (الجماهيرية العربية الليبية): بداية، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن تهاني وفدي الحارة لانتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة المعنية بمعالجة قضايا الأمن الدولي ونزع السلاح. إن ما تتمتعون به من حصافة، ومهارة دبلوماسية، وخبرة واسعة في الموضوع قيد البحث. لكفيل بإدارة أعمال لجنتنا نحو النجاح. كما أهنئ أيضا السادة أعضاء هيئة المكتب. وفي هذا السياق. لا يفوت وفدي الإعراب عن شكره لما أبداه سلفكم السيد مروزفيتش سفير بولندا، من براعة واقتدار في إدارة أعمال اللجنة في دورة الجمعية العامة الماضية. ولا يفوت وفدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب لكم عن تضامنه وتعازيه وتعاطفه مع الشعب المصري الشقيق. نتيجة لما حل به من محنة الزلازل. نسأل الله أن يخفف من آثار هذه المحنة على الشعب المصري الشقيق. ونعرب عن نفس المشاعر تجاه الجزائر وإيران وكولومبيا واليابان.

يمر عالمنا بتغيرات وتحولات متلاحقة في العلاقات الدولية. إذ شهدت السنوات القليلة الماضية عدة تطورات كبرى، شكلت وتشكل تحديات جديدة لمجتمعنا الدولي وفرصا جديدة أيضا إذا أحسن استغلالها. وهذه المتغيرات، كما أشرتم إليها في بيانكم الاستهلالي، تبعث على التفاؤل والقلق في آن واحد. ونحن نشاطركم هذا التفاؤل وهذا القلق. ففي الوقت الذي ترحب فيه بلادي بكل تطور إيجابي في العلاقات الدولية، ونهاية المواجهة بين الشرق والغرب، والاتجاه الى الحوار والتفاوض والتعاون، وتخفيف التوتر بين مختلف الدول - سبيلا لحل كافة الخلافات تمشيا مع البيئة الجديدة التي بدأت تنشأ في العلاقات الدولية - فهي تشجع أيضا كل بارقة أمل تدفع باتجاه تعزيز الأمن الدولي، ونزع السلاح الكامل والشامل حسب درجة خطورة كل صنف منه، ابتداء بأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، فالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية، ثم الأسلحة التقليدية المفرطة في الضرر والدمار. إن هذه التطورات المشجعة تعد خطوة في الاتجاه الصحيح يؤمل أن يترتب عنها نبذ كامل للنظريات الاستراتيجية القائمة على الأسلحة النووية والتفوق العسكري، الأمر الذي سيدفع الى القضاء التام على كافة أسلحة التدمير الشامل، وما يشكله هذا الأمر من مساهمة حقيقية وأصيلة في تحقيق الأمن الدولي، خاصة بعد ما أدرك الجميع أن تحقيق الأمن من خلال التسلح وهم خطير، لأن القوة العسكرية تضعف الأمن أكثر مما تعززه. ولست في حاجة لتأكيد أن الأهداف السياسية لم يعد ممكنا تحقيقها بالوسائل العسكرية. وأن المنطق

والعقل يستدعيان تحقيق الأمن الشامل للجميع من خلال النزع الكامل للأسلحة النووية وتدمير كافة أسلحة التدمير الشامل والتخفيض المتوازن للأسلحة التقليدية على المستويين العالمي والإقليمي، وتحقيق الأمن بالحد الأدنى من الأسلحة التقليدية، وتحويل الأموال الطائلة التي تهدر على السلاح الى قضايا التنمية الاقتصادية والبشرية للقضاء على العوامل الحقيقية التي تهدد الأمن الدولي، المتمثلة في الفقر والجوع والمرض والانفجار السكاني وتدمير البيئة وندرة المياه العذبة والجفاف والتصحر، والصراعات الإثنية والدينية وبعض القضايا الإقليمية الأخرى وغيرها من العوامل المهددة للأمن والاستقرار.

إن للأمم المتحدة دورا فريدا، ومسؤولية رئيسية فيما يتعلق بكافة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. ومن ثم فمن حق الدول وواجبها، صغيرها وكبيرها، المشاركة في الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح على قاعدة المساواة والفوائد المتبادلة، لإضفاء طابع العالمية والالتزام بهذا العمل. ولذا ينضم وفدي الى من سبقوني في المطالبة بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح بصفته محفل المفاوضات الوحيد المتعدد الأطراف، لأن قضايا نزع السلاح تهم كافة الدول. وفي هذا الصدد، نؤكد أن المباحثات الثنائية يجب أن تكون مكملا للمباحثات المتعددة الأطراف. كما يعرب وفدي عن أسفه لفشل بعض الدول النووية في ايضاح التزامها الصادق بالنزع التام للأسلحة النووية في خلال فترة زمنية معينة وفقا للمادة السادسة من اتفاقية عدم الانتشار، وعدم التزامها أيضا بتقديم الضمانات الأمنية الملموسة والمساعدات الفنية المناسبة لكافة الدول غير النووية. ويحدونا الأمل بأن تقتنع الدول النووية بعبثية الاستمرار في تطوير وتكديس الأسلحة النووية وبوقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

في الوقت الذي يرحب فيه وفد بلادي بما تم إنجازه في مؤتمر نزع السلاح، متمثلا في الوصول الى مشروع اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية، رغم ما يشوب المشروع من ثغرات وعيوب أشار الى بعض منها من سبقوني في الحديث، يود وفدي أن يسترعي الانتباه الى أنه كان بوده أن يرى نفس الحماس والزخم اللذين أبدتهما الدول المتقدمة، حول الأسلحة الكيميائية خاصة، ينعكسان أيضا في مجال الأسلحة النووية لأنها أكثر فتكا وتهديدا وخطرا على الأمن والسلم الدوليين من أية أسلحة أخرى. إذ من الأهمية بمكان أن تعالج قضايا نزع السلاح على أساس عالمي وشامل لتحاشي الاختلالات وعدم المساواة والتمييز وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب. إن قضايا الانتشار بالذات يجب أن تعالج من خلال مفاوضات متعددة الأطراف للوصول الى اتفاقيات تتعلق بنزع السلاح ذات صفة عالمية وشاملة وغير تمييزية. وإننا نرى أن القيود المتزايدة، التي تفرضها الدول المتقدمة من خلال نظم التحكم الخاصة بالتصدير تحت ذريعة منع الانتشار، ينتج عنها إعاقة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. فنحن نرغب أن لا تحرم كافة شعوب العالم من فوائد الأبحاث العلمية والتكنولوجية المتطورة في المجالات النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية وبرامج التنمية، كتحلية مياه البحر، وحماية البيئة، والقضاء على الأمراض، والبحث عن الموارد النافعة لكافة الشعوب، دون تمييز أو قيود أو قسر.

وفي مجال الأسلحة التقليدية وغيرها من الأسلحة، يؤكد وفدي مجددا على وجوب معالجة الموضوع في إطار شامل للحد من تكديس وتخزين وإنتاج هذه الأسلحة وغيرها من الأسلحة الأخرى، مع وضع المتطلبات المشروعة لأمن الدول في الاعتبار، على أن يعالج هذا الموضوع، كما سبق وأن أشرت، في إطار شامل يشمل كل من المستقبل والمصدر بدلا من تمييزه لمجموعة معينة من البلدان، مع مراعاة الأسباب الكامنة وراء سباق التسلح في هذا الإطار. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا على أن إيجاد الحلول العادلة للمشاكل الإقليمية يعد أمرا ضروريا لتهيئة الظروف المؤدية الى تمكين الدول من توجيه مواردها الى قضايا التنمية بدلا من اقتناء السلاح.

إن بلادي تقع في منطقة تعد مهدا لأقدم الحضارات الإنسانية، على بحر يربط كافة قارات العالم القديم: أوروبا وأفريقيا وآسيا، كما يمثل حلقة وصل لمعظم خطوط التجارة العالمية سواء في السابق أو في عصرنا الراهن. وهي كبلد نام صغير، يبتهج لكل خطوة تدفع في اتجاه نزع السلاح، وتعزيز الأمن والتعاون، وتبادل المنافع بين كافة شعوب المعمورة.

وقد تقدمت بمبادرات عديدة لتعزيز هذا التوجه، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مبادرتها بالدعوة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمعالجة قضايا تهم كافة أعضاء المجتمع الدولي، وعلى رأسها الأسلحة الاستراتيجيـــة وأسلحـــة الدمار الشامل. وترد هذه المبادرة في الوثيقة A/46/840 بتاريخ ٩ كانون

الثاني/يناير ١٩٩٢، رغبة منها في تعزيز الأمن الدولي وتحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة أمن وتعاون وسلام. وقد ساهمت بكل حماس وجدية في بناء صرح اتحاد المغرب العربي الذي يعد مساهمة هامة في إرساء السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة. كما ساهمت بفعالية في اجتماعات محفل دول غرب المتوسط أو ما يسمى "٥ + ٥" لتعزيز إجراءات بناء الثقة والتعاون على المستوى الإقليمي، فضلا عن تعاونها المثمر مع كافة جيرانها في نفس السياق. ونظرا للارتباط الوثيق بين الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط، والأمن والتعاون في أوروبا، والأمن الدولي، ما فتئت بلادي تطالب بجعل البحر المتوسط بحيرة أمن وسلام وتعاون، وضرورة إخلائه من الأساطيل والقواعد الأجنبية التي تهدد الاستقرار والسلم، ليس في المنطقة فحسب، ولكن في كافة أنحاء العالم.

وقد جاء في بيان الأخ أمين المكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة ما يلي:

"إن بلادي تؤكد على ما جاء في البيان الختامي لرؤساء دول وحكومات القمة العاشرة لدول حركة عدم الانحياز في جاكرتا، حيث دعوا الى تأييد الجهود الداعية الى تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وأمن وتعاون على أساس احترام السيادة والمساواة وعدم التدخل أو استعمال القوة أو التهديد باستعمالها". (A/47/PV.25، ص ١٤ - ١٥)

إن بلادي، بصفتها أحد أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة البكتريولوجية، وبروتوكول جنيف، تؤيد كل المساعي الرامية الى الحد من سباق التسلح النووي والقضاء على الأسلحة النووية. ولذا، فهي ترحب بالاتفاق الأخير، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، الهادف الى تخفيف أسلحتهما النووية. كما ترحب أيضا بانضمام كل من فرنسا والصين الى معاهدة عدم الانتشار. ولتوسيع المبادرات في هذا الاتجاه، تؤيد بلادي أيضا إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بما فيها أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤيد بلادي مقترح جمهورية مصر العربية الداعي الى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، رغم إدراكها أن تحقيق هذا الغرض تكتنفه مصاعب متواصلة تتمثل في استمرار الاسرائيليين في إنتاج وامتلاك وتخزين أسلحة الدمار الشامل وإجـــراء التجـارب عليها وعلـى نظـــم إيصالها. ورفضهـــم النداءات الدوليـة المتكررة بضرورة إخضاع منشآتهم ومرافقهم النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

ونظرا للطبيعة الخاصة والمميزة لمنطقة الشرق الأوسط وكونها منطقة محفوفة بالمخاطر والتوتر، الأمر الذي يستوجب ضرورة المعالجة الفورية والحاسمة لمشاكل المنطقة. ويأتي في مقدمتها إرساء الضمانات لعدم إدخال أسلحة التدمير الشامل إليها، إذ من المسلم به أن أمن الدول متداخل ومترابط، ومن ثم يجب معالجته بشكل شامل لإيجاد التوازن المناسب لتوفير الأمن المتساوي لكافة الدول، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، دون تمييز أو انتقائية في التنفيذ. ونظرا كذلك للطبيعة الحساسة للظروف المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط. فإن اتفاقية كاتفاقية الأسلحة الكيميائية لا يمكن التعامل معها بمعزل عن الجهود المبذولة تجاه أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والنظام الدولي للضمانات والتحقق، والأحكام الخاصة بالضمانات الدولية الملموسة. وقد جاء في تقرير الأمين العام المعنون "دراسة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها والكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" إن:

"... القدرات النووية مرتبطة بالأسلحة الكيميائية، الكيميائية مرتبطة بالأسلحة التقليدية، والأسلحة التقليدية مرتبطة بالنزاع السياسي ... ينبغي تناول جميع العناصر المنفصلة بصورة متزامنة لأنه لن يكون من الممكن تسوية أي جزء من هذه المشكلة ما لم يكن من الواضح أن هناك تقدما جاريا في تسوية الأجزاء الأخرى" (A/45/435، الفقرة ١٥١).

يؤكد وفدي مجددا، أن العالم لن ينعم بالأمن والسلام الذي تطمح إليه البشرية جمعاء. ما لم يتم وضع حد للتجارب النووية وحظرها بشكل تام كخطوة أولى وأساسية في مجال نزع السلاح. وتحويل عائد أموالها الهائل لصالح التنمية والرخاء والازدهار لكافة الشعوب. بعد أن تأكد أن الأمن لن يتحقق من خلال الردع النووي أو العسكري. ومن ثم، يحث وفدي بكل قوة أعضاء المجتمع الدولي على كفالة قيام مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن بإعادة تكوين لجنته الخاصة المتعلقة بالأسلحة النووية مخولة بولاية للتفاوض، لكي تتمكن من العمل بفعالية لإعداد مشروع اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها. ويحدونا الأمل أن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لهذا الغرض ليكون فعلا عالمنا "أكثر أمنا واستقرارا". إن تحقيق هذا الهدف يُعد اللبنة الأولى في بناء نظام للأمن الجماعي، وخلق نظام دولي جديد أكثر عدلا واستقرارا وأمنا وسلاما، نظام خال من الغبن والظلم الاجتماعي والقهر السياسي والقسر الاقتصادي، نظام تتمتع فيه كافة الشعوب، على قدم المساواة، بثمار عائد نزع السلاح. وعائد السلام والتعاون البنّاء والمثمر. والطمأنينة والرخاء والوئام.

السيد ادالا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن وفدي، وبالأصالة عن نفسي، أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب لكم - سيادة الرئيس - عن تهانينا الحارة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ويسعدني بصفة خاصة أن أراكم أنتم، ممثل جمهورية مصر العربية، التي هي بلد تتشاطر معه كينيا تجارب تاريخية مشتركة وأواصر ودية أخوية مثمرة، تتولون هذا المنصب الرفيع، منصب رئيس اللجنة الأولى. وإنني إذ أهنئكم وأهنئ سائر أعضاء المكتب، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم كامل تعاون وفد كينيا وتأييده التام.

إن ما حدث من تطورات هامة مؤخرا في ميدان نزع السلاح يبعث على تشجيعنا، فقد اتخذت خطوات إيجابية في جنيف أسفرت عن النجاح في اتمام مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفرنسا والصين قد انضمتا أخيرا إلى معاهدة عدم الانتشار، كما أن حكومة الولايات المتحدة قد أعلنت عن وقف اختياري لمدة عام لإجراء التجارب النووية. ونحن نعتقد أن هذه الاتجاهات المشجعة ستستمر وتؤدي إلى مزيد من التقدم الجوهري في جهود نزع السلاح النووي، وستُفضي في نهاية المطاف إلى معاهدة حظر شامل للتجارب.

ولئن كنا نرحب بالوقف الاختياري المؤقت، فإننا ما زلنا نرى أن الحظر الشامل للتجارب هو أصلح وأبقى أداة للسياسات العملية الرامية إلى تحديد الأسلحة والموجهة صوب الحيلولة دون حدوث تصاعد جديد في المنافسة النوعية في الأسلحة. ومن أجل إضافة المصداقية إلى معاهدة عدم الانتشار، يتعين على الدول النووية أن تُبدي التزاما مماثلا بالهدفين الرئيسيين لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب أي:

"الوصول بأسرع ما يمكن إلى اتفاق على نزع السلاح العام والكامل"

و

"وقف كل التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد".

لقد دأبت الدول الأفريقية لعدة عقود على إبداء التزامها بقضية جعل قارة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما جاء في إعلان القاهرة لعام ١٩٦٤، الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية. إن دخول جنوب أفريقيا في اتفاق للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو بالفعل تطور حميد في هذا الاتجاه، فهو يُمهد الطريق للدول الأفريقية لكي تنظر على سبيل الاستعجال في الطرائق والعناصر اللازمة لإعداد وتنفيذ اتفاقية أو معاهدة لجعل أفريقيا والجزر المحيطة بها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وانطلاقا من هذه الفرضية نفسها، تؤيد كينيا تماما مشروع القرار المقدم من جانب المجموعة الأفريقية والمتعلق بإلقاء النفايات المـُشعة، الأمر الذي له آثار خطيرة على الأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. إن إلقاء أي نفايات نووية أو صناعية أو مـُشعة في إقليم أي بلد نام، لأي غرض كان، أمر غير مقبول. ونحن ننضم إلى مطالبة المجتمع الدولي بإدانة أي شركات أو دول شاركت في إلقاء النفايات الخطرة في الصومال المجاورة، وهو ما يـُشير إليه تقرير حديث.

وحيث إن كينيا بلد نام، فليس لديها خطط عسكرية أو طموحات جغرافية - سياسية تتجاوز الدفاع عن سلامة أراضيها. بيد أنه بالنظر إلى أننا جزء من عالم مترابط بصورة متزايدة، فإننا نعلق أهمية بالغة على إقامة ومواصلة العلاقات الحسنة مع جميع البلدان، باعتبار أن ذلك يُمثل عنصرا حيويا لإزالة حواجز الريبة التي لا تؤدي إلا إلى سوء الفهم والصراع. ومن ثم، فإن عملية بناء الثقة وبناء الأمن الجارية في مناطق أخرى من العالم، تعد درسا هاما بالفعل لنا في أفريقيا. وتحبذ كينيا تعزيز إدارة شؤون نزع السلاح، وتدعو بالتالي الجمعية العامة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام إلى تعزيز تدابير بناء الثقة باعتبارها تمثل وسيلة هامة للحد من الريبة، ومنع الحروب، وتشجيع الحد من حيازة الأسلحة في أفريقيا، وهو ما يمكننا من تخصيص الموارد القليلة التي نملكها للبرامج الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٠، أصدر رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية، إعلانا بشأن السلم والاستقرار والتنمية. والهدف من الإعلان، الذي يُعبر عن التزام دول هذه المنطقة دون الإقليمية الهامة والحساسة، على أعلى مستوى، بالقيام بعملية واسعة النطاق لبناء الثقة، هو منع سباق التسلح في المنطقة، وبالتالي تعزيز نهجي عدم اللجوء للقوة، وكفالة السلم والتنمية، وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. إن الحالة السائدة في القرن الأفريقي، وبخاصة في الصومال، وتدفق الآلاف من اللاجئين على كينيا، قد عقدا بصورة مثيرة الأوضاع في القرن، وأعاقا جهود رؤساء الدول الرامية إلى تحقيق هدفهم النبيل.

وتؤمن كينيا بأن أفضل وسيلة لتحقيق نزع السلاح والسلم هي اتخاذ تدابير محددة في أوانها الصحيح لإحلال السلم وبناء الثقة، وجعل استحداث الأسلحة أو انتاجها أو حيازتها أمورا غير ضرورية، بدلا من أن ننتظر إلى أن تحقق الدول مستوى عاليا من التسلح قبل أن نبدأ في مفاوضات نزع السلاح. ومن ثم، فإننا نؤكد على أهمية الجهود الداعمة على جميع المستويات، ولا سيما على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، تجنبا لقيام سباق تسلح أو نشوب قتال مسلح. ويتمثل الشرط المسبق الأساسي اللازم لتخفيض الإنتاج العسكري وشراء الأسلحة في تغير المناخ السياسي تغيرا يتسم بتخفيف حدة التوتر على الصعيد المحلي، والتسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن إيجاد تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وستواصل كينيا إيلاء أهمية خاصة لإقامة مناطق السلم. ومما يشجعنا التقدم الذي أحرزته حتى الآن اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي بصدد إعلان منطقة المحيط الهندي منطقة سلم. وحيث إن إقامة مناطق سلم في مختلف أرجاء العالم تُعد من العناصر والمكونات الأساسية للعملية الأوسع نطاقا أي عملية

نزع السلاح الكامل، وبالنظر إلى أن السياسة العالمية تتميز الآن بكونها وحيدة القطب، فإننا نعرب عن أملنا الصادق في أن يؤيد المجتمع الدولي بأكمله، ودون تحفظ، الدعوة إلى عقد مؤتمر كولومبو في أقرب وقت ممكن، على أن تشارك فيه حكومات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وكل المستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي.

السيد خربي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من الصعب أن أجد الكلمات التي تُعبر عن مشاعري تجاه الكارثة الطبيعية التي ألمت بشعب مصر الشقيق، أي الزلزال الذي أصاب القاهرة. وفي هذه الظروف الحزينة، أود أن أعرب، نيابة عن الجزائر، حكومة وشعبا، لشعب مصر وحكومتها عن تعازينا الحارة، وأن أؤكد لهما تعاطفنا وتضامننا الكاملين معهما.

وإنه لمن دواعي فخر وفد الجزائر وسعادته أن يراكم، يا سيدي الرئيس، ترأسون أعمال اللجنة الأولى. ونحن لعلى يقين من أن عمل اللجنة سوف يُكلل بالنجاح بفضل ما تتميزون به من مهارة وخبرة طويلة، وبفضل التزامكم بخدمة مصر والمجتمع الدولي. وانتهز هذه الفرصة لأعبر لكم ولأعضاء هيئة مكتب اللجنة الآخرين، عن تهنئة وفد الجزائر القلبية لهم. ونحن نتعهد بأن نتعاون معكم على نحو كامل من أجل نجاح عملنا.

إن الأحداث التي جرت بعد الدورة الأخيرة تحملنا على تقييم حالة نزع السلاح تقييما إيجابيا. فلقد أحرز تقدم كبير في هذا المجال من خلال العمل المشترك من جانب الدولتين النوويتين الرئيسيتين بعد أن كانتا حتى الأمس القريب منغمستين في سباق محموم للحصول على المزيد من ترسانات الموت. فها هما قد أصبحتا اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة، شريكتين في عملية نزع السلاح التي نؤيد أهدافها، ونأمل في تمديدها لتشمل كل الأسلحة بشتى أنواعها.

لقد تحقق الاتفاق على إحداث تخفيضات في الترسانتين النوويتين للدولتين الرئيسيتين، وهو ما ينبغي أن نُرحب به وأن نشجعه. ويصدق ذلك ايضا على تحديد إنتاج منظومات الأسلحة الجديدة؛ وسيشكل ذلك إذا ما اقترن بإظهار الإرادة من جانب الدول النووية الأخرى، خطوة مشجعة نقدرها أيما تقدير. ويُسعدنا أن نلاحظ، أن هذه الجهود الثنائية أصبح يكملها الآن نهج متعدد الأطراف في معالجة قضايا نزع السلاح.

وفي هذا السياق، نتطلع إلى إثراء ترسانتنا من الأدوات القانونية في مجال الحد من الأسلحة، نتيجة اختتام مفاوضات مؤتمر نزع السلاح حول مشروع اتفاقية حظر استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها، وتدمير تلك الأسلحة. إن وفد الجزائر يُرحب بنجاح مبادرات نزع السلاح هذه، رغم أننا ندرك أنها لم تُزل تماما الأخطار الحقيقية المتمثلة في التهديد النووي.

ودونما رغبة في النيل من التدابير التي ابتدأت أو نفذت بالفعل، نحن نعتقد أن هناك حاجة لمزيد من الجهود لبلورة نهج جديد لنزع السلاح يتجلى من جهة في التخلي عن المذاهب الاستراتيجية القائمة على الردع النووي، ويتجلى من جهة أخرى في اعتماد تدابير هامة نحو نزع السلاح النووي، الذي لا ينكر أحد أنه لا تزال له الأولوية العليا من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل، الذي هو هدف قرره المجتمع الدولي بالفعل في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح.

إن الحالة العالمية الجديدة التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة تتطلب العمل بجد أكثر من أي وقت مضى لضمان تغلب منطق الحوار والتعاون على المجابهة. وبالتالي، ينبغي لنا أن نتخلص إلى الأبد من النظام الذي أسس على التفوق العسكري والسباق التكنولوجي والتفوق النوعي في الأسلحة.

يعتقد وفد الجزائر أن مسائل نزع السلاح اليوم ينبغي لها أخيرا أن تستعيد ما لها من أهمية على سبيل الأولوية في إطار التفاوض المتعدد الأطراف. لا ينبغي بعد اليوم التعامل مع هذه المسائل بطريقة نظرية أو تجزيئية تنطوي على تهرب من معالجة القضايا الرئيسية. ونظرا لأن نزع السلاح العام والكامل يصبح من الآن فصاعدا ضرورة عاجلة فإن علينا أن نحاول فهمه حسب تعريفه الأصلي الذي لا يسمح بأي بديل عن نزع السلاح النووي الحقيقي. فهذه هي الطريقة الوحيدة لتحرير البشرية من خطر الفناء، وضمان أمن الجميع، وعدم استعمال الطاقة النووية إلا كوسيلة لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتكريسها كليا للأغراض السلمية. لهذه الأسباب ينبغي، للنهجين الثنائي والمتعدد الأطراف أن يكمل كل منهما الآخر وأن يمتزجا حرصا على الكفاءة، ومراعاة لحكم الضرورة بحيث تكون المشاطرة لا في المسؤوليات وحدها بل، وقبل كل شيء، في المخاطر كذلك.

ينبغي قطع التزامات أخرى بغية تخفيض التهديد القائم للسلم والأمن الدوليين. وينبغي لهذه الالتزامات أن تأخذ شكل البدء بمفاوضات متعددة الأطراف لإزالة جميع الأسلحة النووية. وإذا كنا نريد فعلا تحقيق هذا الهدف، فمن الضروري اعتماد تدابير محددة على الفور تؤدي إلى وقف جميع التجارب النووية، التي هي في صميم المشكلة. والالتزامات التي يُضطلع بها في هذا المجال يمكن أن تساعد على تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية إلى صك يفرض حظرا شاملا على الأنشطة من هذا القبيل في كل مكان وفي جميع الظروف. والجزائر من جهتها تؤيد، دون أي تحفظات، جهود المؤتمر التعديلي لمعاهدة الحظر الجزئي على التجارب الرامية إلى إبرام صك يحظر جميع التجارب النووية.

ونحن نعتقد أيضا أن هذا التدبير الهام سيعزز إلى حد كبير إذا اقترن بتعبير لا لبس فيه، من جانب الدول الحائزة لتكنولوجيا عسكرية متقدمة، عن عزمها القاطع أن لا تستحدث أو تنتج أي أسلحة جديدة، أو نظم لإيصالها، قد تشكل على الإنسانية خطرا أكبر حتى من الخطر الحالي، وأن لا تنشرها في الفضاء الخارجي، الذي لا يزال خاليا من جميع أسلحة الدمار الشامل. نحن نشعر أن هذا تدبير ممكن وقابل للتحقيق لوضع نهاية لانتشار جميع فئات الأسلحة، بدءا بأفتكها.

في عالم يسعى إلى إحداث تغيير نوعي في العلاقات الدولية ويتمكن التقدم العلمي والتكنولوجي فيه بصورة مستمرة من تعزيز سيطرة الإنسان على الطبيعة، يتعين أن تصبح الذرة الآن قوة للخير، ولا ينبغي لأي شيء أن يعوق تعزيز الاستعمالات السلمية للطاقة النووية بما يتناسب واحتياجات البشرية ككل.

في هذا السياق، فإن العمل على تعزيز كفاءة وفعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال تدابير مناسبة تحظى بتوافق آراء المجتمع الدولي، يمكن أن يفيد فيما لو فهم ونفذ بوصفه وسيلة لبناء الثقة بين الدول وتشجيع نقل التكنولوجيا اللازمة للتنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. إن العلاقات التي أقامتها الجزائر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى السنوات القليلة الماضية، سواء في مجال تطبيق الضمانات على مفاعليها المخصصين للبحوث ولانتاج النظائر المشعة أو في مجال المساعدة والتعاون التقنيين، تشهد، بنوعيتها ومستواها، على التزام بلدي بأهداف الوكالة وباستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية المحضة. وبفضل هذا الالتزام ذاته فازت الجزائر برئاسة مجلس إدارة الوكالة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣.

إن الجزائر تتفق تمام الاتفاق في مجال نزع السلاح مع الخيار الأساسي المتمثل في توفير الأمن لمنفعة جميع الدول، وهو أمر يتطلب تعزيزه، أولا، تحقيق نزع السلاح النووي، ثم إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وأخيرا، التخفيض التدريجي والمتوازن للأسلحة التقليدية على مستوى العالم بأسره، وعلى المستوى الإقليمي. وينبغي أن يكون مفهوما في هذا السياق أن تدابير نزع السلاح وإن كانت تسهم حتما في تخفيض حدة التوتر بين الدول، فإنها لا يمكن أن تحل محل تسوية المشاكل، التي لن تتأتى إلا من خلال حلول سياسية دائمة. إن نزع السلاح إذن عنصر واحد من عناصر الأمن ليس إلا؛ فمن الضروري أن نتصدى، أولا وقبل كل شيء، للمشكلة الأساسية، مشكلة تحسين المناخ السياسي وحالات النزاع. ومن الجلي أنه في غياب إرادة سياسية حقيقية، وفي غياب أهداف محددة مسبقا، لا يمكن لأي تدبير من تدابير نزع السلاح أن يحقق الهدف النهائي المتوخى منه أي ضمان السلم العالمي وضمان الأمن المتساوي للجميع.

إن الجزائر التي تقع في مفترق طرق أفريقيا والشرق الأوسط تلتزم منذ زمن بعيد بإبقاء هاتين المنطقتين خاليتين من جميع أسلحة التدمير الشامل. وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي القاطع بالعمل على تحقيق هذا الهدف، فإننا نرى في ضوء التطورات الأخيرة في هاتين المنطقتين أن ثمة دلائل على إمكان بلوغ هذا الهدف في أفريقيا، ولكن هذا الاحتمال لا يزال للأسف بعيد المنال في الشرق الأوسط، وذلك بسبب الرفض المتعنت من جانب اسرائيل التي هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك قدرة نووية وأسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل.

إن مما يشرف الجزائر أنها إحدى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وأنها قامت بذلك بدور نشط في المفاوضات الطويلة لإعداد نص مشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وهو المشروع المعروض على الجمعية العامة في هذه الدورة. إننا نرحب بالانتهاء من المفاوضات الخاصة بمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونعتقد أن في ذلك توكيدا لدور الجهد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالسفير فون فاغنر ممثل ألمانيا لجهوده المكثفة المتواصلة كرئيس للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية، وخاصة أثناء المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن مشروع هذه الاتفاقية، التي ستكون، بعد اعتمادها، أول صك قانوني متعدد الأطراف وملزم لنزع السلاح الحقيقي يكفل القضاء الفعلي على فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل بما يشتمل عليه من تحقيق دولي فعال. ونظرا لأن الاتفاقية المقبلة قد صممت بحيث تكون شاملة في نطاقها وغير تمييزية في التطبيق وملزمة على نحو عالمي، فإنها تكتسي دلالة خاصة لجميع البلدان.

في أيار/مايو الماضي، كررت الجزائر، كطرف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، عن طريق وزير خارجيتنا، الإعراب عن موقفها التقليدي المؤيد لفرض حظر كامل على الأسلحة الكيميائية وعلى استعمالها، والمؤيد أيضا للتخلص الكامل من هذه الأسلحة، باعتبار ذلك أفضل طريق للقضاء على التهديد الذي يفرضه هذا النوع من الأسلحة على البشرية. ولهذا السبب امتنعت بلادي دائما، طواعية، عن حيازة هذه الأسلحة أو تصميمها أو السعي الى اقتنائها بأية وسيلة كانت.

وفي الوقت الذي يسعى فيه الجميع الى تحقيق العالمية لجميع صكوك نزع السلاح تبقى حقيقة أن إضفاء الفاعلية الكاملة على هذه الصكوك وتحقيق النتائج المرجوة منها يقتضيان أن يقترن كل جهد يبذل في هذا الصدد بتدابير ملموسة للقضاء على التباين في القدرات الدفاعية للدول في منطقة بعينها. ولهذا السبب اعتقد أنه ليس من المنصف على المستوى الأخلاقي، أو من المقبول على المستوى السياسي،

أن يؤدي تحقيق العالمية لهذه الاتفاقية، التي تعتبر في حد ذاتها، وأكرر، تعتبر اتفاقية جديرة بالثناء، الى إدامة الاختلالات في التوازن النوعي والكمي لقدرات الدول، أو الى زيادة هذه الاختلالات سوءا، وهذا يصدق بصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط حيث يثقل الكفة بشدة التهديد النووي الإسرائيلي.

إن الجهود التي تبذل على أساس ذلك النهج - أي السعي لتحقيق العالمية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد للاختلالات وأوجه التباين - لا يمكن إلا أن تعزز مكانة ذلك الصك القانوني الذي نؤيده لما له من دلالة من حيث تعزيزه أمن الجميع. ولئن كان يحق لنا أن نأمل أن تنضم جميع البلدان الى هذا الصك الهام لنزع السلاح، فإننا نعتقد أن من الحيوي استيفاء الشروط المسبقة لتحقيق عالميته وخاصة تحقيق التوازن في التزامات الدول.

إن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية يعتبر إنجازا إيجابيا لمؤتمر نزع السلاح ولا يسعنا إلا أن نسر لرد الاعتبار الذي طال انتظاره للهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ومع ذلك يرى وفد الجزائر مدعاة للقلق بالنسبة لمستقبل هذا المحفل التفاوضي الهام الذي أنشأه المجتمع الدولي عند اختتام الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. إن صياغة اتفاقية الأسلحة الكيميائية في شكلها النهائي ينبغي أن تكون حافزا للعمل في مؤتمر نزع السلاح، الذي نأمل أن يشرع دون إبطاء في إجراء مفاوضات للتوصل الى صكوك أخرى في إطار هذا الجهد العالمي لتحقيق نزع السلاح، وخاصة في الميدان النووي.

منذ وقت قصير فقط كان من السهل أن نعزو اللوم عن عدم إحراز التقدم في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح الى المناخ الدولي المعاكس في عالم يستقطبه قطبان متعارضان، واليوم إذ نلمس جميعا التطـــور الإيجابـــي في البيئة الدولية يحدونا الأمل في أن يتمكن مؤتمر جنيف من التكيف مع الحالة الراهنة وأن يسترد قوة ولايته الأصلية فينكب أخيرا على معالجة المهام المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة.

إن الحركة التي تتميز بها المفاوضات الثنائية الحالية ينبغي أن تساعد في توليد مناخ ميمون في مؤتمر نزع السلاح، فتحفز بالتالي الجهود التكميلية المتعددة الأطراف التي لا غناء عنها.

وفي هذا الإطار، فإن الجزائر على استعداد للمساهمة في أية مبادرة في هذا الاتجاه، ونود أن نؤكد للرئيس الحالي للمؤتمر، السيد سيرفيه ممثل بلجيكا، استعدادنا للتعاون في المشاورات بشأن جدول الأعمال والولايات التي تناط باللجان الخاصة، وكذلك بشأن مسألة توسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح.

وفي العام الماضي، أيد وفد الجزائر فكرة إقامة نظام ناجع لضمان الشفافية في نقل الأسلحة، وكنا في ذلك ننطلق من مبدأ أساسي هو وجوب تواؤم كل مبادرة لنزع السلاح مع واقع البيئة الجغرافية - السياسية واستجابتها لمتطلبات وقيود هذه البيئة. وكنا نأمل أن تشمل معالجة هذه المسألة على نحو فعال كل فئات الأسلحة، بما في ذلك أسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها، وأن تأخذ بعين الاعتبار كل المسائل الأخرى المتصلة بالنقل أي القدرة الإنتاجية والمخزونات ونقل التكنولوجيا. فكيف يمكن لنا أن نتصور إنشاء آلية فعالة حقا في حين أننا نجهل العناصر المختلفة المكونة لهذه الآلية؟ وما نقصده هو أنه ما لم يأخذ هذا النظام في الحسبان العناصر الأساسية التي لا بد أن تندرج فيه، لن يكون بوسعنا أن نضمن بشكل يعول عليه إمكانية تطبيق هذه الآلية من الناحية العملية ولا عالميتها. ويعتقد وفدي أنه ينبغي أن تبذل في جنيف في إطار مؤتمر نزع السلاح جهود تفضي الى نتائج سريعة في اتجاه تعزيز وتوسيع نطاق نظام الشفافية هذا.

ونحن، إذ نتفق على أن الحالة الدولية الراهنة لم تعد ترتكز الآن على الهيكل الثنائي القطب بكل ما يصحبه من مخاطر المواجهة، لا يمكننا أن نعلن أن عالمنا قد أصبح مكانا يسوده السلم والأمن والعدالة للجميع. فحقوق الشعب الفلسطيني التي لا تزال تنكر؛ والصعوبات والتأخيرات التي واجهت تنفيذ خطة التسوية لمسألة الصحراء الغربية؛ والتدابير الإنفرادية وغير المشروعة المتخذة فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى؛ كل ذلك يذكرنا بضرورة التيقظ واحترام المبادئ المعترف بها والتي تلقى التأييد من جانب المجتمع الدولي.

إن بزوغ حقبة جديدة في العلاقات الدولية قد يبرر أملنا في أن نبلغ هدف السلم والأمن الشاملين للجميع عن طريق إقامة هياكل ترمي الى تحقيق العدل، وتكريس حق تقرير المصير وحق التنمية، والنهوض بحقوق الإنسان، وأخيرا الحفاظ على البيئة والدفاع عنها.

وفي هذا السياق، تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي. ولا بد أن تشمل المساهمة التي تقدمها المنظمة كل جوانب السلم والأمن الدوليين. وهل نحن بحاجة الى أن نذكر بأن تصور إرساء تدابير في إطار نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق دون اقتران ذلك بالتزام قاطع بتخفيف حدة الفروق الصارخة بين مستويات تنمية الدول سيكون ضربا من الجري وراء الأوهام ليس إلا؟ أو بأن هذه الفروق قد تصبح في حد ذاتها مصدرا للتوتر فتشكل بالتالي تهديدا للسلم والأمن الدوليين؟

إن السلم والأمن كل لا يتجزأ. ويجب أن تكون مناقشة سبل ووسائل ضمانهما للجميع بالاحترام الصارم لمبادئ الميثاق، مفتوحة لجميع الدول الأعضاء. لذا، فمن الحتمي أن تصبح العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية لضمان ألا تطغى المفاهيم الضيقة على مصلحة الغالبية، لأنها لو طغت عليها ستنتج عن ذلك اختلالات لا يمكن التنبؤ بعواقبها بالنسبة للسلم العالمي.

والجزائر، بسبب موقعها الجغرافي والروابط الخاصة التي تربط منطقة المغرب بأوروبا، تتابع عن كثب عملية الأمن والتعاون في تلك القارة. ونحن نرحب بالقرارات الهامة المتخذة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والهادفة الى تعزيز المكاسب التي حققها السلم في أوروبا. ولكن لا يسعنا إلا أن نشير الى أنه على الرغم من الصلة الوثيقة بين السلم والأمن في أوروبا وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من النوايا المعلنة، فإن الأبعاد الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط في العمليات الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لم تحظ بعد بالاهتمام الذي تستحقه.

ويحدونا الأمل في أن تبذل جهود إضافية وأن تتخذ تدابير ملموسة لتعزيز المقترحات الداعية الى ضمان السلم والأمن في منطقة البحر المتوسط بنفس النهج الذي تم التماسه بالنسبة لأوروبا.

إن وفدي، إذ يشير الى الحالة في البحر الأبيض المتوسط، يود في الوقت ذاته أن يؤكد أهمية كل العوامل التي تعرقل إنشاء منطقة سلم واستقرار وتعاون هناك. وتتمثل هذه العوامل في التهديدات المستمرة، والوجود العسكري - بل النووي -، واستمرار الاحتلال الأجنبي، ووجود مصادر للتوتر، والاندلاع المنتظم لأزمات خطيرة والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المشاطئة له. هذه كلها حقائق ينبغي أن تدفع بلدان البحر الأبيض المتوسط الى تعزيز أواصرها وتكثيف التعاون فيما بينها. ونحن لا نزال على اقتناع بأن التسوية السياسية لمشاكل المنطقة يجب أن تتم على أساس أنماط جديدة من العلاقات تعود بالنفع على جميع شعوب المنطقة.

وانطلاقا من هذه الروح، أجرت بلدان اتحاد المغرب العربي على مر السنوات القليلة الماضية سلسلة من المشاورات والمحادثات مع شركائها الأوروبيين في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط ومالطة. وهذه العملية التي تدعى "خمسة زائدا خمسة" ترمي الى إرساء الأساس للتعاون المتعدد الجوانب والتبادل التجاري بين هذه البلدان لتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلم والأمن في المنطقة. وبينما نأسف لتعطل هذه العملية في الوقت الحالي بسبب بعض الأحداث التي وقعت في المنطقة، ولعدم تسني مراعاة الجداول الزمنية المحددة في هذا الإطار، نأمل ألا تقف هذه الأحداث العابرة حجر عثرة في طريق القضية الكبرى، أي إقرار السلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط، التي هي قضية ذات أهمية قصوى بالنسبة لنا.

وانطلاقا من مشاعر الأمل هذه، يود وفد الجزائر أن يعرب عن رغبته في أن يسهم عمل هذه اللجنة في تعزيز أفكار السلم والعدل والأمن للجميع.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل هنغاريا الذي سوف يقدم تقرير هيئة نزع السلاح بصفته رئيسا لها.

السيد إيردوس (هنغاريا) (رئيس هيئة نزع السلاح): السيد الرئيس، يشرفني أن أتقدم إليكم باللغة العربية الجميلة بتهاني الوفد الهنغاري بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأتمنى لكم شخصيا نجاحا باهرا في أنشطتكم.

(تكلم بالانكليزية):

بصفتي الرئيس الحالي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، يشرفني أن أعرض تقرير الهيئة عن دورتها لعام ١٩٩٢. والتقرير وارد في الوثيقة A/47/42.

يتكون التقرير من أربعة فصول، ومن عدد مماثل من المرفقات، وهو يتضمن نتائج مداولات الهيئة بشأن مختلف بنود نزع السلاح المدرجة على جدول أعمالها خلال الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢. وبينما الفصول الثلاث الأولى قصيرة نسبيا وذات طابع وصفي، فإن الفصل الرابع يورد بطريقة أكثر تفصيلا الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقارير الأجهزة الفرعية. وذلك الجزء من الوثيقة يعطي الصورة الصحيحة الواجبة عن الوضع الذي وصلت إليه مداولات الهيئة هذا العام.

لقد نظمت هيئة نزع السلاح دورتها لعام ١٩٩٢ وفقا للمهمة الواردة في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لبرنامج الإصلاح المعنون "طرق ووسائل تعزيز أداء هيئة نزع السلاح" الذي اعتمدته الهيئة بالاجماع عام ١٩٩٠.

وينبغي الإشارة الى أنه وفقا لبرنامج الإصلاح، قررت الهيئة في دورتها التنظيمية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، أن تـُضمن جدول أعمالها أربعة بنود موضوعية. وهي: "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية"؛ و "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف القضاء على الأسلحة النووية"؛ و "النهج الإقليمي لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي"؛ و "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة". واسمحوا لي بأن أشير هنا الى أن البند الأول نوقش بالفعل خلال الدورتين السابقتين، وبذلك يكون النظر فيه قد وصل الى مرحلته النهائية، بينما البنود الثاني الى الرابع بحثت خلال دورة واحدة فقط. واتباعا للنمط المتبع في العام السابق، أنشئت أربعة أفرقة عاملة، يختص كل منها ببند واحد من بنود جدول الأعمال.

واسمحوا لي بأن أذكر أن الهيئة بدأت الدورة بتبادل عام للآراء بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وخلال المناقشة أدلي بـ ٣٥ بيانا انفراديا، وببيانين باسم مجموعتين من الدول. وهكذا استفادت الوفود

من الاستماع الى آراء ومقترحات مقدمة من البلدان يبلغ خمسين بلدا. وأهم رسالة تضمنتها تلك البيانات كانت الرغبة العامة في إحراز تقدم في مهامنا المشتركة. والتقرير المعروض الآن على اللجنة يشهد على النجاح الملموس الذي حققته الجهود المشتركة لجميع الوفود.

فيما يتعلق بالبند الأول المدرج على جدول الأعمال، يسرني أن أذكر أنه نتيجة للمداولات النشيطة والمفاوضات الشاقة في الفريق العامل الأول برئاسة السفير كارل - ماغنوس هايلتينوس ممثل السويد، تمكنت الهيئة من إنهاء عملها في ١٧ جلسة وفي العديد من المشاورات غير الرسمية، واعتمدت بتوافق الآراء "مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية"؛ ارفقت بالتقرير. وقدر رحبت الوفود بالاختتام الناجح للبند بصفته إنجازا بارزا في عمل الهيئة، واثنت عليه كمثال طيب على التنفيذ المخلص لأحكام برنامج الإصلاح. وفي ضوء اعتماد نص بشأن الموضوع بتوافق الآراء، من المتوقع أن يقدم في القريب مشروع قرار الى الجمعية العامة لاعتماده.

إن البند المتعلق بنزع السلاح النووي الذي يدرس في الفريق العامل الثاني يعتبر بشكل عام أصعب بند بحكم طبيعة الموضوع. واتساع نطاق هذا البند يزيد من تعويق جهود التوصل الى اتفاق على تحديد موضوعات معينة للبحث المتعمق في إطاره، فلا غرو في أن الهيئة لم تتمكن في هذا المنعطف من إحراز تقدم موضوعي بالنسبة له. ورغم التقدم المحرز في هذا المجال على الصعيد الثنائي بصدد المعاهدات الخاصة بخفض وتحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية "معاهدة ستارت" بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة، والاتفاق الأخير الذي تلى ذلك، وكذلك التدابير الانفرادية الأخرى لنزع السلاح التي أعلنها كل منهما فإن المحافل المتعددة الأطراف لم تتمكن بعد من اتخاذ خطوات هامة في سبيل نزع السلاح النووي. ومع هذا، من المأمول فيه أن تؤدي التدابير العديدة التي اتخذتها مؤخرا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول فيما يخص معاهدة عدم الانتشار والتجارب النووية، الى النهوض بالمداولات التي ستجرى بشأن هذا البند في هيئة نزع السلاح في العام المقبل.

بعد نهاية الحرب الباردة وتحسين العلاقات الدولية على المستوى العالمي، حظي موضوع نزع السلاح الإقليمي باهتمام كبير من الدول الأعضاء. ومع أن النظر في هذا الموضوع في الفريق العامل الثالث لم يسفر بعد عن توصيات قاطعة، فإن المداولات تعكس الاهتمام البالغ والاحساس بأهمية العجلة لدى الجميع. وتتضمن أوراق الرئيس المرفقة بتقرير الفريق العامل الثالث قوائم بالعناصر المتصلة بنزع السلاح الإقليمي، وموضوعة على أساس مداولات هذا العام. ورغم صعوبة الموضوع وتباين وجهات نظر مختلف الوفود، من المرجو أن يختتم هذا البند في العام المقبل، وفقا لبرنامج الإصلاح الذي اعتمدته الهيئة.

لقد أجرى الفريق العامل الرابع استعراضا شاملا لدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح. وتم إحراز تقدم كبير بشأن الموضوع، وتحققت بعض النتائج العامة بشأن بعض المسائل المحددة. ومن المتوقع أن يُطرح المزيد من المقترحات والاقتراحات الملموسة بشأن هذا البند في الدورة القادمة للهيئة، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج حاسمة، كما هو متوقع.

وعلى سبيل التقييم العام الموجز لعمل هيئة نزع السلاح، باستطاعتي أن أقول إن الهيئة في دورة عام ١٩٩٢ أحرزت النجاح في تنفيذ برنامج الإصلاح باختتامها النظر في البند الأول ضمن الوقت المقرر الذي استغرق ثلاث سنوات. وهذا دليل واضح على أنه بالإرادة الصادقة للدول الأعضاء وتعاونها، وتوافر المرونة المطلوبة والروح التوفيقية من جانب الجميع، تتمكن الهيئة من الوفاء بمهام ولايتها.

وفيما يتعلق بتنظيم عمل الهيئة في عام ١٩٩٢، يسعدني أن أعلن أن التنفيذ المستنير لبرنامج الإصلاح، بالتعاون الإيجابي من جانب جميع الوفود، قد حرر الهيئة من عوائق الماضي الإجرائية والتنظيمية. وأنا أشير هنا إلى مسائل مثل توزيع المناصب في الهيئات الفرعية، ومدة الدورة. وفي هذا الصدد، أعتقد أن المشاورات التي جرت قبل انعقاد الدورة برهنت على أنها مفيدة، وأسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق السلاسة والكفاءة في إجراءات الهيئة هذا العام.

إن الترتيب الجديد الذي يحدد بموجبه موعد الاجتماعات على نحو منطقي وفقا للمتطلبات العملية، قد جعل من الممكن تحقيق استفادة كاملة من خدمة المؤتمرات في ١٩٩٢. وإنني على ثقة بأن المشاورات الموسعة والملائمة بين الوفود، بمساعدة مكتب شؤون نزع السلاح، ستيسر أيضا عمل الهيئة في المستقبل وتعزز في أدائها على نحو أكبر.

وهناك مسألة تنظيمية أخرى ينبغي أن نأتي على ذكرها في هذا السياق. فمع توقع التوصل إلى خاتمة ناجحة هذا العام في حالة أحد البنود الموضوعية الأربعة، طرح مقترحان للنظر فيهما في الدورة التنظيمية القادمة للهيئة في كانون الأول/ ديسمبر، وأعني "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي"، وذلك عملا بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء، و "مبادئ توجيهية عامة لعدم الانتشار، خصوصا أسلحة التدمير الشامل"، الذي اقترحته السويد وحظي بتأييد عدد كبير من الوفود في الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢. ولذلك، فمن الضروري إجراء مشاورات خلال هذه الدورة للجمعية العامة، وذلك كي تتمكن الهيئة من التوصل إلى قرار مرض في دورتها التنظيمية التي ستعقد مع بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر.

وقبل أن أختتم هذا العرض اسمحوا لي أن أثير مسألة أخرى. ومع أن هذه المسألة لها طبيعة تنظيمية، فإنها قد تترك عظيم الأثر على المضمون الحقيقي لعمل اللجنة. ففي شهر أيار/ مايو،

وبوصفي رئيسا، ونتيجة للمشاورات الموسعة التي جرت خلال الدورة الموضوعية لهذا العام، فقد بدأت بإجراء محادثات غير رسمية - في المكتب أولا، وفي اللجنة الجامعة فيما بعد - بشأن الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات في أساليب عمل الهيئة.

وقد ولدت المحادثات شعورا عاما بين الوفود بأن عبء العمل الثقيل الذي يتعين عليها القيام به كل عام لا يتناسق مع الحدود الزمنية الصارمة المفروضة على الهيئة. ونتيجة لذلك يبدو أن ثمة حاجة لإجراء تعديلات طفيفة في بنية العمل وفي توزيع المواضيع على مدار السنوات، وإجراء بعض التعديلات الأخرى. وقد لا تستدعي التصويبات والتعديلات إجراء أي تغيير جوهري في الطرق والوسائل التي اعتمدت بالإجماع في ١٩٩٠. ومع ذلك، فاذا اختيرت ونفذت كما ينبغي، فإنها يمكن أن تسهل الاضطلاع الناجح بمهام ولاية الهيئة.

لا أريد أن أثقل على اللجنة بأية تفاصيل أخرى أكثر من ذلك في هذا المضمار، ولكنني أظن أنه من الضروري توجيه انتباه الوفود إلى الحاجة لإجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية، التي أنوي القيام بها في الأسابيع القادمة بوصفي رئيسا للهيئة، وذلك بمشاركة الوفود وتأييدها النشطين. إن الهدف بسيط وهو: تطوير توافق عام في الآراء بين جميع الوفود بحلول الوقت الذي تعقد فيه الدورة التنظيمية في أوائل كانون الأول/ ديسمبر. وأعتقد أن هذا هو المفتاح لإنجاز دورة موضوعية ناجحة في ١٩٩٣.

وأخيرا، لا يفوتني أن أعبر عن امتناني لجميع الوفود على ما أبدته من تفهم وتعاون، وعلى الطريقة الجادة والعملية التي أدارت بها عمل الهيئة لهذا العام، وقبل كل شيء، على ما أبدته من رغبة واستعداد للتوصل إلى حلول توفيقية مقبولة للجميع. وينبغي الإشادة بأعضاء المكتب الموسع للهيئة، وبنواب الرئيس الثمانية والمقرر، السيد بوب هاينش من هولندا، وخصوصا رؤساء الأفرقة العاملة الأربعة - السفير كارل ماغنوس هايليتنيوس، من السويد، والسفير براكاش شاه من الهند، والسفير ريكاردو لونا من بيرو والسفير اميكا آيو ازيكيوي من نيجيريا - على ما قاموا به من عمل شاق وفعال لدى الاضطلاع بالمهام المنوطة بالهيئة. وبالنيابة عن جميع الوفود، وباسمي شخصيا، أود أن أعرب عن شكري لموظفي مكتب شؤون نزع السلاح، الذي يديره السيد برفوسلاف دافينيتش، على ما قدموه من مساعدة قيمة، وخصوصا السيد لن كو شانغ، أمين الهيئة المخلص، فضلا عن زملائه الذين عملوا كأمناء للأفرقة العاملة.

والآن أقدم للجنة التقرير السنوي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة كما هو وارد في الوثيقة A/47/42.

السيد نياغو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أنضم إلى الممثلين الذين سبق وأن تقدموا إليكم بالتهنئة، سيدي، على انتخابكم عن جدارة لرئاسة اللجنة الأولى. إن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة لتمنحنا الثقة بأن مداولاتنا ستكون مثمرة وناجحة. أود، من خلالكم سيدي، أن أنقل تهانينا أيضا إلى بقية أعضاء المكتب. وأعرب عن امتناننا للسيد روبرت مروزيفيتش - الذي يشغل الآن منصب وكيل وزارة الخارجية في بولندا - على إدارته القديرة والكفؤة لأعمالنا في العام الماضي.

في أعقاب نهاية الحرب الباردة والتغيرات الجوهرية السريعة في العلاقات الدولية، حان الوقت للعمل من أجل بناء عالم أفضل وأكثر أمنا، ومن أجل نظام دولي جديد يقوم على مفهوم الأمن الجماعي التعاوني.

إن تنشيط الأمم المتحدة وزيادة دورها في صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين يحظيان الآن، أكثر من أي وقت مضى بتأييد عام لدى الدول الأعضاء. والحوار والتعاون أفضل رد على المشاكل الأمنية، سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد الإقليمي.

وفي أوروبا، فإن ميثاق باريس الذي جرى توقيعه على أعلى مستوى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، والوثائق التي اعتمدت في اجتماع قمة هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في تموز/يوليه من هذا العام، لا تدعو فحسب إلى تعزيز معايير السلوك، بل توفر أيضا الآليات لزيادة الثقة والأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وإدارة الأزمات. وتوضح الطريقة التي درس بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مسألة الأمن، أن هذا المفهوم له أبعاد متعددة، ولا يقتصر مطلقا على الجوانب العسكرية.

وإن رومانيا، شأنها شأن الديمقراطيات الجديدة الأخرى في أوروبا الوسطى، تمر الآن باختبار تاريخي لم يسبق له مثيل، وهو القيام في آن واحد بإنشاء هياكل سياسية جديدة، وآليات قابلة للتطبيق للاقتصاد السوقي. ومؤخرا، جرت في بلادي انتخابات برلمانية ورئاسية - وهي الأولى من نوعها منذ اعتماد دستورنا الديمقراطي الجديد. ومن المؤكد أننا نعتبرها معلما بارزا في سعينا إلى التعددية السياسية وسيادة القانون والديمقراطية والاقتصاد السوقي.

وإن الجهود الرامية إلى استعادة الديمقراطية في رومانيا وتوطيدها ليست في معزل عن البيئة الدولية، وإنما ترتبط بها ارتباطا وثيقا. وترمي رومانيا إلى إقامة علاقات طبيعية تقوم على التعاون مع جميع الدول، وبصورة خاصة مع جيرانها. وتسعى سياستنا الخارجية إلى استقرار رومانيا المؤيد في إطار أوروبا الأطلسية ومؤسساتها القابلة للاستمرار، وزيادة اسهام البلاد في بناء مجتمع أوروبا الأطلسية الذي يستند إلى القيم، وإلى نظام أمني قاري جديد. ونحن نتفاوض حاليا حول اتفاق ارتباط مع المجموعات الأوروبية أوشكنا على إبرامه، واتفاق تعاون مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وفي الوقت ذاته، دخلت رومانيا، مثل بقية بلدان أوروبا الشرقية، في علاقة خاصة مع منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي تعلق أهمية خاصة على اشتراكها بوصفها شريكا في مجلس تعاون شمال الأطلسي. وأود أن أؤكد أن منظمة حلف شمال الأطلسي كانت أول منظمة غربية تتخذ، منذ البداية، موقفا واضحا وغير تمييزي تجاه بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، مما أرسى أساسا صلبا لإقامة أوروبا الموحدة. وكان هناك أيضا تطور إيجابي هام تمثل في فتح اتحاد غربي أوروبا، الذي تقيم معه بلادي علاقات وثيقة، أمام أوروبا الوسطى والشرقية.

ويعد محفل ما بعد مؤتمر هلسنكي الثاني خطوة هامة نحو كفالة التركيز القاطع، على المستوى الإقليمي وكجزء من نهج شامل، على المسائل الأمنية. وهو يتيح بذل الجهود في مجالات مثل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتدابير بناء الثقة والأمن، وتنفيذ المعاهدات القائمة في هذا الميدان والتحقق منها، وتحويل المجمعات العسكرية، وإقامة أشكال مرنة من التعاون مع الهياكل الأخرى، الأوروبية والأوروبية - الأطلسية. ويجب أن يسعى محفل الأمن عن طريق التعاون، التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، إلى إيجاد حلول متوازنة تعود بالفائدة على الأمن الأوروبي عامة، وعلى أمن جميع المناطق دون الإقليمية في أوروبا وأمن جميع الدول المشاركة.

وكل هذه الأمور تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأمن العالمي ومساعي الأمم المتحدة في هذا الصدد.

واليوم لا يمكن رؤية أمن أي بلد من بلدان هذه المنطقة إلا باعتباره نتيجة للتفاعل المتناسق بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد غربي أوروبا، بالاقتران مع الجهود المتزايدة على المستوى دون الإقليمي.

ويتضمن تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" مجموعة من الأفكار الملهمة والمقترحات القيمة التي من شأنها، بعد دراستها وتطويرها واعتمادها وتنفيذها، أن تقربنا من الهدف الذي تسعى إليه الأمم المتحدة، والمتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومما له أهمية خاصة في هذا المقام المقترحات الرامية إلى حفظ السلام وصنع السلم، بما في ذلك فرض الجزاءات بموجب المادة ٤١ من الميثاق. ويتطلب تنفيذ هذه المقترحات مجموعتين من التدابير: أولا، لكفالة تمويل العمليات ذات الصلة؛ وثانيا، ووفقا للمادة ٥٠ من الميثاق، لتخفيف العبء عن البلدان المساهمة التي تتحمل خسائر جسيمة وتعاني من صعوبات اقتصادية هامة. وفيما يتعلق بالمجموعة الأخيرة، قد يتمثل أحد الحلول، كما اقترحت رومانيا في إحدى الجلسات العامة للجمعية العامة، في إنشاء صندوق دائم للتعويضات. فوجود مثل هذا الصندوق سيشجع الدول على أن تتعاون تعاونا تاما مع مجلس الأمن في حالات إدارة الأزمات.

ومما له أهمية قصوى في هذه الأوقات المضطربة، بعد انهيار الشيوعية وتأكيد حق الشعوب في تقرير المصير، هو ما أسماه الأمين العام للأمم المتحدة "الدبلوماسية الوقائية"، التي تتضمن، في جملة أمور، اتخاذ تدابير وقائية لتجنب إراقة الدماء والمواجهات العسكرية. ويتمثل أحد هذه التدابير في الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية التي لا تزال مرابطة على أراضي الدول المستقلة حديثا دون موافقتها. ويمكن أن تضطلع الأمم المتحدة والأمين العام شخصيا، بدور إيجابي هام في مساعدة المفاوضات ذات الصلة وفي رصد الانسحابات.

إن السياق الدولي العام يتيح فرصا جديدة للصراحة والحوار والتقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومنذ اجتماع لجنتنا في العام الماضي حدث عدد من التطورات الهامة فيما يتعلق بجدول أعمال تحديد الأسلحة.

ففي أيار/ مايو ١٩٩٢، جعل بروتوكول لشبونة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (استارت) كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان شركاء في معاهدة استارت، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة. ونرى أن مما له أهمية كبيرة أيضا التزام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بأن تصبح أطرافا في معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية في أقرب موعد ممكن. ونحن نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في حزيران/يونيه الماضي بشأن إجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية، ونتمنى لهما النجاح في المحادثات الجارية لوضع هذا الاتفاق في صيغة معاهدة رسمية*.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوه (جمهورية كوريا).

كما نرحب بانخفاض عدد التجارب النووية، ونأمل أن يستمر الوقف الانفرادي المؤقت الذي أعلنته روسيا وفرنسا والولايات المتحدة بعد الحد الزمني المعلن. ومع التزامنا بهدف الوقف التام للتجارب النووية، فإننا نحبذ أيضا، لأسباب عملية واضحة، مبدأ التوصل إلى ذلك الهدف بشكل تدريجي. ونؤيد إعادة إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية وذلك في دورة عام ١٩٩٣ لمؤتمر نزع السلاح، ونتطلع إلى زيادة إسهامنا في العمل المضموني لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية.

ومهما أكدنا فلا يمكن أن نؤكد بما فيه الكفاية على القلق المتزايد من أنه، وفقا لتقديرات موثوق بها، يوجد الآن ما يزيد على عشرين بلدا لديها الآن، أو في سبيلها إلى استحداث، أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها. ومن الواضح أن هذا الأمر ينطوي على خطر حقيقي، ونحن نؤيد إدراج مسألة عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل في مقدمة جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ورومانيا تلتزم التزاما كاملا بالجهود المتزايدة المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي، وتشارك مشاركة فعالة في هذه الجهود. وتمشيا مع التزاماتها بعدم الانتشار، فإنها تنتهج سياسة حازمة للحد من صادرات المواد المتصلة بإنتاج أسلحة التدمير الشامل، وقد اعتمدت لواضح خاصة في هذا الشأن. وفي العام الماضي أصبح بلدي عضوا في مجموعة الموردين النوويين. وبنفس الروح قبلت رومانيا المبادئ التوجيهية لنظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، وانضمت إلى هذه المجموعة. ونقيم علاقات وطيدة مع أعضاء مجموعة استراليا، التي تعمل من أجل زيادة فعالية الرقابة على المواد الكيميائية والبيولوجية.

ولا يمكن المغالاة في أهمية معاهدة عدم الانتشار بالنسبة لاحتواء انتشار الأسلحة النووية. ونحن نرحب بانضمام فرنسا والصين إلى المعاهدة مؤخرا. وبهذا الإجراء يكون جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد انضموا إلى المعاهدة التي تعد أحد أعمدة نظام دولي مستقر للسلم والأمن. وفي هذا السياق، لاحظنا باهتمام كبير اقتراح رئيس الولايات المتحدة بأن يقدم مجلس الأمن ضمانات أمنية إيجابية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.

ولكي يكون نظام عدم الانتشار فعالا يتطلب الأمر اتخاذ التدابير اللازمة لقصر الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية على الأغراض السلمية. ويلح بلدي على ضرورة تحقيق العالمية الكاملة لمعاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك للترتيبات الدولية الأخرى المعترف بها في مجال عمليات النقل النووي، والتي تعتبر جزءا مكملا لنظام عدم الانتشار.

وبالنسبة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في المعاهدة، المقرر عقده في عام ١٩٩٥، فإننا على استعداد لتأييد تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى، ونتطلع إلى الاشتراك بنشاط في العملية التحضيرية التي ستبدأ في هذه الدورة للجمعية العامة.

إن مؤتمر نزع السلاح أحرز هذا العام إنجازا تاريخيا باختتام المفاوضات حول مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد اشتركت رومانيا في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن مشروع الاتفاقية، واتخذت، على غرار بلدان أخرى، عددا من التدابير البناءة لزيادة الثقة وتشجيع إبرام الاتفاقية في وقت مبكر. وبلدي، انطلاقا من التزامه القاطع بتحقيق حظر تام وشامل للأسلحة الكيميائية، أعلن مرارا خلال العامين الماضيين أنه لا يحوز أي أسلحة كيميائية ولا يعتزم انتاجها أو الحصول عليها في المستقبل.

تعتبر الاتفاقية أول اتفاق متعدد الأطراف لنزع السلاح بأحكام تحقق فعالة تحظر فئة بأكملها من أسلحة التدمير الشامل. وتعتزم رومانيا، مع دول أخرى، التوقيع على المعاهدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في باريس. ووفدي أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.1 الذين يزيد عددهم على ١٣٠. ونحن نعتبر هذه المشاركة الواسعة في تقديم مشروع القرار خطوة أولى وطالعا يدعو إلى التفاؤل من حيث الانضمام إلى المعاهدة ودخولها حيز النفاذ.

وما فتئ النهج الإقليمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يحرز تقدما على الصعيدين العملي والمفاهيمي. إن أمن الدول فرادى والاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي يمكن أن يتعززا كثيرا إذا أولي الاعتبار الواجب لخصائص ومتطلبات كل منطقة ومصالح جميع الأطراف المعنية. والواقع أننا في هذه الدورة نسمع، أكثر من أي وقت مضى، عن تدابير لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تتخذ في مناطق مختلفة من العالم. وقد بدأت المناقشة تتخذ طابعا أكثر تحديدا في هذا الصدد، بالجهود الواضحة لجعل السياقين الإقليمي ودون الإقليمي نقطتين مرجعيتين أساسيتين، في تفاعل مباشر مع حالات الاستقرار والأمن الملموسة.

وبشأن أوروبا، يجدر أن نشير أولا إلى الاتفاق بشأن التطبيق المؤقت لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، والوثيقة الختامية للمفاوضات المتعلقة بتعداد أفراد القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، الموقعين في مؤتمر القمة الذي عقده مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في هلسنكي في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢. إنهما يوفران الأساس للمزيد من جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح في القارة الأوروبية. أما معاهدة الأجواء المفتوحة، التي تم التفاوض عليها بين أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) والمشاركين في حلف وارسو سابقا، والموقعة هذا العام، فهي تشكل أوسع نظام للانفتاح والوضوح

تم التفاوض بشأنه حتى الآن على الصعيد المتعدد الأطراف. وتتيح المعاهدة الفرصة لإمكانية انضمام جميع دول مؤتمر المن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك الدول المستقلة التي كانت تشكل جزءا من الاتحاد السوفياتي سابقا. كما تتيح الفرصة لانضمام الدول من خارج أوروبا.

وهناك خطوة هامة أخرى في السياق الأوروبي تتمثل في اعتماد وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن.

وبعقد هذه الاتفاقات نستكمل فصلا كاملا في التاريخ الأوروبي لتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن. ونحن نتطلع الآن إلى إجراء المزيد من المفاوضات واتخاذ المزيد من التدابير، مع مراعاة التغيرات الجذرية التي طرأت على البيئة السياسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وقد أحرز تقدم هام خلال هذا العام في مجال الوضوح باعتباره تدبيرا فعالا لبناء الثقة. وإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والاختتام الناجح من جانب هيئة نزع السلاح للمفاوضات المتعلقة بمبادئ توجيهية وتوصيات بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، ما هما إلا مثالان واضحان على هذا التقدم. ورومانيا، بوصفها من مقدمي القرار ٣٦/٤٦ لام، ونائب رئيس هيئة نزع السلاح لهذا العام، ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه المنجزات الهامة.

وهذا يقودني إلى ذكر بعض الملاحظات العامة بشأن جدول أعمال الهيئات التداولية والتفاوضية متعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وأعمالها والجهود المبذولة لزيادة تحسين أنشطتها.

وأود أن أبدأ بمؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة الوحيدة للتفاوض بشأن اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن نتشاطر الرأي القائل بضرورة أن نركز جهودنا في المؤتمر على مواضيع محددة حان وقت التوصل بشأنها لحلول محددة تقبلها جميع الأطراف، وأن نستعرض، على ضوء ذلك، جدول الأعمال وتنظيم الأعمال. كما أننا نؤيد توسيع نطاق عضوية المؤتمر، مما سيسمح لكل من هم على استعداد لتقديم مساهمة حقيقية في هذه المساعي، بأن يشاركوا بشكل مباشر في المفاوضات وفي اتخاذ القرارات.

وبالنسبة لهيئة نزع السلاح، نرى أن جدول أعمالها جيد وأنها تطور نهجا فعّالا تجاه أنشطتها. والدليل على ذلك هو الانتهاء من البند الموضوعي الأول من جدول الأعمال، المتعلق بمعلومات موضوعية عن المسائل العسكرية، مع وجود فرصة طيبة للانتهاء من البند الثاني من جدول الأعمال، المتعلق بالنهج الإقليمي لنزع السلاح، باعتماد وثيقة مضمونية. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأنه نظرا لضيق الوقت وضآلة الموارد، ينبغي أن تحتفظ الهيئة على جدول أعمالها بثلاثة بنود، وتدرس كلا منها وتنتهي منه في ظرف ثلاثة أعوام.

وفي دورة العام الماضي للجمعية العامة، اتخذت اللجنة الأولى خطوات هامة بصدد ترشيد وتبسيط أعمالها. وترسخ النهج العملي المنحى، وقل عدد مشاريع القرارات.

ويرحب وفد بلدي بقرار اللجنة بإجراء مناقشة عامة مشتركة، والنظر معا في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتصلة بتحديد الأسلحة وبالأمن. وهذا يزيد من فعالية أعمالنا، ويؤكد في نفس الوقت أهمية الدور الذي تلعبه تدابير نزع السلاح في تعزيز الأمن. ونرى أنه يجب إيلاء اهتمام أكبر للقضايا الإقليمية، عن طريق تجميع ودمج النواحي المتصلة بتحديد الأسلحة والأمن. أما بالنسبة لمشاريع القرارات، فنأمل في تجنب النهج المثيرة للجدل الشديد وتحاشي اللهجة المتحيزة.

وختاما، أود أن أؤكد للرئيس ولسائر أعضاء اللجنة التعاون الكامل البناء لوفد رومانيا، من أجل الاختتام المنتج الفعّال لمناقشاتنا.

السيد بونسي (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أولا أن أهنئ السيد العربي على انتخابه للرئاسة. وإني واثق من أن خبرته ومعرفته بالقضايا المعروضة على اللجنة ستسهمان في نجاح أعمالنا. وأهنئ أيضا ممثلي فنلندا وجمهورية كوريا وبولندا، الذين، بوصفهم نائبي رئيس اللجنة ومقررها، سيساعدوننا، بلا شك، على تحقيق أهدافنا.

إن اجتماع قمة مجلس الأمن الذي عقد في كانون الثاني/يناير الماضي، سلط الضوء على العوامل المختلفة التي تؤثر على الأمن الدولي. وتؤكد الوثائق والمناقشات التي صدرت عن اجتماع القمة هذا، الأهمية المتزايدة للجوانب غير العسكرية للأمن العالمي. ونحن نرحب بانتهاء حقبة توازن الرعب، ولكن تشغلنا الحالات والسياسات التي تؤثر على استقرار المجتمع الدولي، وتعرض السلم للخطر سواء داخل بلداننا أو في العلاقات بينها.

وفي المجال الاقتصادي، تشمل العوامل الحاسمة التي تتسبب في تدهور ظروف معيشة الغالبية العظمى من السكان ما يلي: استمرار سلبية التدفقات المالية إلى البلدان النامية نظرا لعدم وجود حل نهائي لمشكلة الديون الخارجية، والنزعة الحمائية المستمرة في البلدان المتقدمة النمو، وعدم نقل التكنولوجيا إلى بلدان الجنوب، ومشروطية التعاون الدولي ونقصانه. هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تزيد من حدتها التدابير الاقتصادية الإصلاحية التي تتخذها أغلبية البلدان النامية، تؤدي إلى اضطرابات سياسية خطيرة تهدد الاستقرار المؤسسي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهي مكاسب حصلت عليها شعوبنا بعد بذل تضحيات ضخمة.

وفي المجال السياسي، ثمة أمور مقلقة تهدد تكثيف التعاون الدولي الذي ننشده جميعا، الآن بعد زوال المواجهة بين الشرق والغرب، من بينها زيادة حدة النعرات القومية المتطرفة، والتعصب الديني، وازدياد العنصرية وكراهية الأجانب، ردا على الهجرات الجماعية التي تفرض على شعوب البلدان النامية، بالإضافة إلى اتجاه بعض البلدان إلى الاستعاضة عن القانون الدولي ببسط سلطانها القانوني إلى خارج حدودها.

في هذه الحالة الدولية، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها كاملة، وأن تتصدى لهذه التحديات. و "خطة للسلام" التي وضعها الأمين العام، تضم أفكارا جديرة بالتحليل الدقيق، بغية تحقيق توازن بين الدفاع عن القيم العالمية المكرسة في الميثاق، واحترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهو حجر الزاوية في المنظمة.

والجمعية العامة ومجلس الأمن يخصهما دور أساسي في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وكلا الهيئتين في حاجة إلى التجديد، وهو ما أكده بوضوح رؤساء دولنا خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة. ويجب على الجمعية العامة أن تعمل بفعالية أكبر. ويجب إعادة تشكيل مجلس الأمن بغية القضاء على نظام حق النقض البالي. فعضوية المجلس يجب أن تبين الواقع الدولي الراهن. ويجب على المجلس أن يضطلع بأعماله بالوضوح الذي تطالب به الدول الأعضاء في المنظمة.

إن سيادة القانون الدولي و "قواعد اللعبة" الواضحة وغير التمييزية، لا بد أن يشكلا أساس عملنا، إذا كنا نريد حقا أن نحل مشاكلنا المشتركة.

إن الأهمية المتزايدة للعناصر غير العسكرية في صيانة الأمن الدولي لا تعني على الإطلاق أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح لم يعودا من أولويات المجتمع الدولي. وعلى العكس من ذلك، فالصلة بين نزع السلاح والتنمية أصبحت واضحة على نحو متزايد لمعظم دولنا. ومادامت أسلحة التدمير الشامل موجودة، ستظل الإنسانية مهددة، ولا يمكن لهذه اللجنة أن تتوانى في جهودها لتدمير سيف ديموقليس هذا، المسلط على رقابنا جميعا. وتعارض إكوادور أية محاولة للتقليل من أهمية هذه المسألة، ولا ترى في استبدال مكتب شؤون نزع السلاح بإدارة شؤون نزع السلاح إلا مجرد إجراء اتخذه الأمين العام امتثالا لولاية كلفته بها الجمعية العامة لترشيد الهيكل الإداري.

وكما قالت الوفود الأخرى، كانت هناك إنجازات مرموقة في مجال تحديد الأسلحة خلال السنة الماضية. وإن قرب اعتماد اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، التي جرى التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح، يعتبر إنجازا تاريخيا، لأن نصها شامل، ولأنها تنشئ نظما للتحقق وتوازنا في مختلف المسائل التي تتناولها. ونأسف، مع ذلك، لعدم الاعتراف ببعض الطموحات المشروعة، مثل تلك المتصلة بإدراج مبيدات الأعشاب، والعضوية المنصفة في المجلس التنفيذي، وتقصير المواعيد النهائية للقضاء على هذا النوع من الأسلحة.

ونثني على اتفاقات الحد من التسلح بين روسيا والولايات المتحدة. ونثق بأن هذه الجهود الثنائية ستستمر، لأن الترسانات النووية لا تزال مهولة. ويتفق وفد إكوادور مع تقييم الرئيس في بداية مداولاتنا بأن الوقت يبدو قد حان لأن تلعب الأمم المتحدة في هذا النوع من المفاوضات، دورا أكثر نشاطا، يعبر عن التغيرات في الواقع الدولي.

وترحب إكوادور بالوقف المؤقت للتجارب النووية، الذي أعلنته روسيا، والولايات المتحدة وفرنسا، استجابة لنداءات المجتمع الدولي. لقد دأبت لجنة جنوب المحيط الهادئ، وإكوادور عضو فيها، على الاعتراض على هذه التجارب في منطقتنا منذ سنوات. ويشجعنا الوقف المؤقت المعلن من جانب فرنسا، على مواصلة جهودنا، ونثق بأن الدول النووية، إدراكا منها لما قالته غالبية الدول في هذا المحفل وفي غيره من المحافل، ستقوم بتمديد المواعيد النهائية لإجراءات الوقف هذه، حتى نحقق، في نهاية المطاف، حظرا تاما ودائما على هذه التجارب. وتحقيقا لذلك الهدف، نحث على بدء المفاوضات بشأن معاهدة يُنظر فيها في الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح.

منذ بضعة أيام، قال ممثلي شيلي، وهو يتكلم عن الأسلحة النووية،

"إن الأسلحة النووية، لأنها بعيدة كل البعد عن أن تكون عنصرا من عناصر الأمن الجماعي، تمثل جريمة محتملة ضد الإنسانية". (A/C.1/47/PV.4، ص ٩-١٠)

لم تثبت صحة نظرية الردع النووي، والمخاطر الحقيقية الكامنة في فقد السيطرة على الترسانات النووية الموجودة، تدفع وفدي إلى الانضمام إلى المجموعة الكبيرة من الوفود، التي طالبت، في مؤتمر نزع السلاح، بتشكيل لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، تطبيقا لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ونشاطر ممثل المكسيك الأمل بأن يتمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة خاصة بالأسلحة النووية، على غرار اتفاقية الأسلحة الكيميائية المطروحة علينا الآن، وأن تستمر نفس الإرادة السياسية التي سادت في المفاوضات بشأن تلك الاتفاقية، عندما نتناول الأسلحة النووية.

وتؤيد إكوادور اتخاذ جميع التدابير لتفادي الانتشار النووي، بما فيها تمديد معاهدة عدم الانتشار. ولكننا ندرك أن السبيل الوحيد للقضاء على تهديد الكارثة النووية إلى الأبد، هو الإزالة التامة لتلك الأسلحة. وقد أسندت تلك المهمة إلى مؤتمر نزع السلاح منذ عقود عديدة دون تحقيق نتيجة تذكر حتى الآن. وينبغي توسيع عضوية ذلك المحفل حتى يمكن أن تمثل فيه جميع الدول التي ترغب في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليها مباشرة. ويجب أن يستجيب بقوة متجددة للنداءات المتكررة للرأي العام العالمي بتدمير هذا النوع من الأسلحة مستفيدا من الفرصة التاريخية التي تتاح لنا اليوم.

في الأشهر القليلة الماضية، قدمت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إسهامات رئيسية في تعزيز الأمن الدولي وتحقيق نزع السلاح الإقليمي. إن تحقيق السلم في أمريكا الوسطى، وتعزيز نماذج التكامل، وحل نزاع الحدود بين هندوراس والسلفادور، والحوار البناء بين إكوادور وبيرو للتعامل مع مشاكلهما التاريخية، وإعلان قرطاجنة، الذي التزم فيه رؤساء بلدان الأنديز، في جملة أمور، بنبذ امتلاك وانتاج وتطوير واستخدام وتجريب ونقل جميع أسلحة التدمير الشامل - كلها براهين واضحة على مناخ التفاهم والتعاون الذي ترغب بلدان المنطقة في الحفاظ عليه.

وعلاوة على ذلك، نعتبر قرب انضمام الأرجنتين، والبرازيل وشيلي، وكوبا إلى معاهدة تلاتيلولكو، وانضمام فرنسا الوشيك إلى البروتوكول الإضافي الأول لتلك المعاهدة، قرارات ترحب بها إكوادور. ونثق بأنها ستؤدي في القريب العاجل إلى تحقيق هدفنا في أن تكون منطقتنا أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥